



الجهاز المركزى للتعبيه العامة والإحصاء

قطاع الإحصاءات السكانية والتعدادات الإدارة المركزية للدراسات والبحوث السكانية والاجتماعية

تطور ظاهرة الطلاق فى مصر

خلال العقدين الأخيرين

(١٩٩٦ - ٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦ - ٢٠١٥)

تشكل ظاهرة الطلاق في أي مجتمع خطراً يهدد استقراره وتقدمه فأساس العلاقة الزوجية الإقتران القائم على المودة والرحمة، لكن إذا أحتدت الخلافات و لم يجد الزوجان الحل لهذه المشاكل، أباح الله تعالى لهما الانفصال عن بعضهما بالطلاق. ويعرف الطلاق شرعاً بأنه "حل رابطة الزواج الرسمية وانتهاء العلاقة الزوجية".

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية حقيقية في جميع المجتمعات ذلك لما له من آثار خطيرة تهدد كيان الأسرة التي تعد مكون أساسى من مكونات المجتمع ، كما يؤثر بشكل كبير على سلوك ومستقبل الأبناء ، وتشير بعض الدراسات التي قامت بها شعبة الإحصاءات الاجتماعية والسكانية بالأمم المتحدة إلى أن أعلى نسب طلاق في العالم تقع في الدول المتقدمة إقتصادياً فبلغت هذه النسبة في بلجيكا (٧١٪) من اجمالي عدد حالات الزواج)، تليها البرتغال (٦٨٪) ، المجر (٦٧٪) وجمهورية التشيك (٦٦٪).
بينما يقع أعلى معدل طلاق في الدول العربية في دولة الكويت حيث بلغ (٤٢ لكل ألف من السكان) تليها قطر (٣٣٪) ثم الاردن (٢٥٪) وتعود هذه الفروق إلى ثقافة ومدي تقبل المجتمع لظاهرة الطلاق من الناحية الدينية والاجتماعية.

يكاد يشكل الطلاق في مصر ظاهرة مخيفة بعد ارتفاع معدلاته بشكل لافت في السنوات الأخيرة إلى مستويات غير مسبوقة وبصفة خاصة حالات الطلاق بين الأزواج الشابة حيث اقتربت النسبة من ٥٠٪ من إجمالي حالات الطلاق بمصر. وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الطلاق مما يتطلب دراسة هذه الظاهرة بصورة أكثر واقعية للوقوف على الأسباب الحقيقية لحدوثها في محاولة للحد منها ، خاصة أن حالات الطلاق التي تم رصد أسبابها عن طريق المحاكم لا تعكس سوى نسبة ضئيلة جداً لا تتعدى ٢٪ من جملة حالات الطلاق الواقعي وهذا يعنى أن هناك حوالي ٩٨٪ من حالات الطلاق غير معروف أسبابها .

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على معدلات ونسب الطلاق للوقوف على مدى إنتشاره بالمجتمع المصرى خلال العقدين الاخيرين (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) وفقاً لبعض الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للمطلقين والمطلقات متمثلة في (فئات السن، محل الإقامة، الحالة التعليمية) بالإضافة إلى نوع الطلاق وأسبابه ذلك لما له من آثار سلبية على المجتمع بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات :

تعتمد الدراسة على استخدام أسلوب التحليل الوصفى لبيانات نشرات الزواج والطلاق الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) وبدءاً من عام ٢٠٠٩ تم تدقيق البيانات وفقاً لمصلحة الأحوال المدنية .

ولقد ركزت الدراسة على بيانات الطلاق فى العقدين الأخيرين نظراً لعدم التغير الواضح فى ظاهرة الطلاق على المدى القصير حيث أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعادات والتقاليد السائدة فى المجتمع .

تنظيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى قسمين:

أولاً : نمط و اتجاهات الطلاق خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) وفقاً لبعض

الخصائص الديموجرافية والإجتماعية متمثلة فى:

١- الاتجاه العام لمعدل الطلاق الخام لإجمالي الجمهورية .

٢- الاتجاه العام لمعدل الطلاق الخام فى كل من الحضر والريف .

٣- نمط و اتجاهات الطلاق وفقاً لفئات العمر والنوع .

٤- متوسط العمر عند حدوث الطلاق وفقاً للنوع .

٥- نمط و اتجاهات الطلاق وفقاً للحالة التعليمية والنوع .

٦- نوع الطلاق (رجعى - بائن) .

٧- أسباب الطلاق.

ثانياً: ملخص نتائج الدراسة

أولا : أنماط واتجاهات الطلاق خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) وفقا لبعض الخصائص الديموجرافية والإجتماعية :

يتناول هذا الجزء من الدراسة نمط واتجاهات معدل الطلاق خلال العقدين الأخيرين وفقا لبعض الخصائص الديموجرافية والإجتماعية للمطلقين والمطلقات.

١ - الاتجاه العام لمعدل الطلاق الخام لإجمالي الجمهورية:

يوضح جدول وشكل (١) جملة عدد إشارات الطلاق بمصر خلال العقد قبل الأخير (١٩٩٦-٢٠٠٥) والتي بلغت ٦٩٤٠٧٣ حالة طلاق بمعدل (١,١ لكل ألف من السكان). وقد ارتفع عدد إشارات الطلاق الى ١٣٦٨٥٩٥ حالة طلاق خلال العقد الأخير (٢٠٠٦-٢٠١٥) بمعدل (١,٧ فى الألف)، حيث أخذ معدل الطلاق فى الارتفاع التدريجى منذ عام ٢٠٠٧ حيث بلغ (١,١ فى الألف) وارتفع إلى (٢,٢ فى الألف) عام ٢٠١٥.

جدول (١) تطور معدل الطلاق خلال العقدين الأخيرين

(١٩٩٦ - ٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) (المعدل بالألف)

السنوات	عدد إشارات الطلاق	معدل الطلاق الخام	السنوات	عدد إشارات الطلاق	معدل الطلاق الخام
١٩٩٦	٦٩٢١٩	١,٢	٢٠٠٦	٦٥٤٦١	٠,٩
١٩٩٧	٧٠٨٩٩	١,٢	٢٠٠٧	٧٧٨٧٨	١,١
١٩٩٨	٧١٧٩٢	١,٢	٢٠٠٨	٨٤٤٣٠	١,١
١٩٩٩	٧٣٤١٤	١,٢	٢٠٠٩	١٤١٤٦٢	١,٨
٢٠٠٠	٦٨٩٩١	١,١	٢٠١٠	١٤٩٣٧٦	١,٩
٢٠٠١	٧٠٢٧٩	١,١	٢٠١١	١٥١٩٣٣	١,٩
٢٠٠٢	٧٠٠٦٩	١,١	٢٠١٢	١٥٥٣٦١	١,٩
٢٠٠٣	٦٩٨٦٧	١	٢٠١٣	١٦٢٥٨٣	١,٩
٢٠٠٤	٦٤٤٩٦	٠,٩	٢٠١٤	١٨٠٣٤٤	٢,١
٢٠٠٥	٦٥٠٤٧	٠,٩	٢٠١٥	١٩٩٨٦٧	٢,٢
الإجمالي	٦٩٤٠٧٣	١,١	الإجمالي	١٣٦٨٥٩٥	١,٧

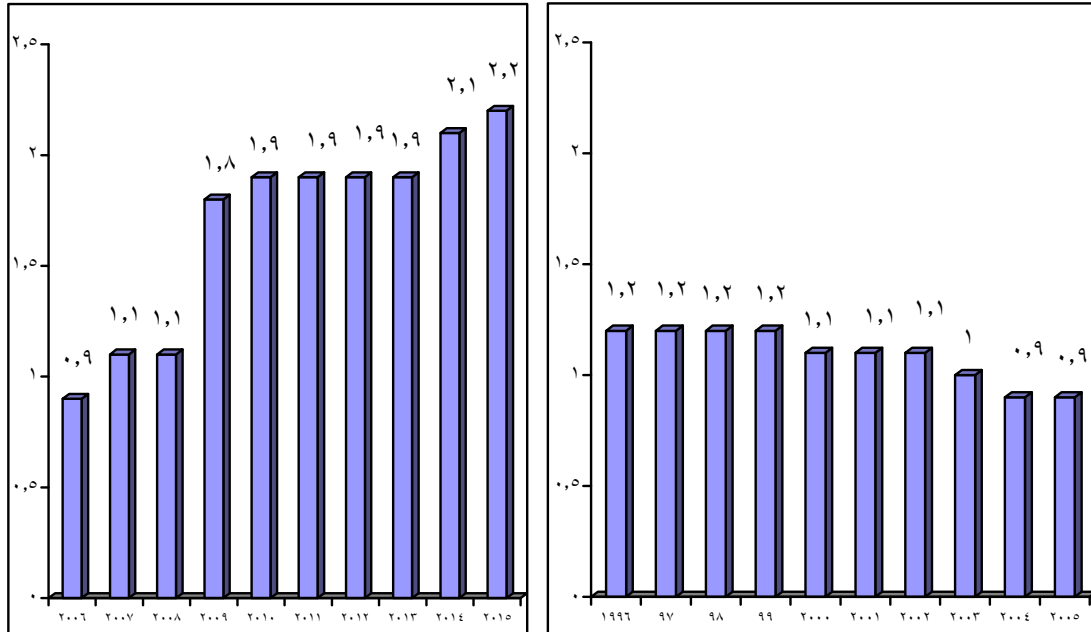
شكل (١) تطور معدل الطلاق خلال العقديين الأخيرين

(٢٠١٥-٢٠٠٦) ، (٢٠٠٥-١٩٩٦)

(المعدل بالآلف)

(العقد الأخير)

(العقد قبل الأخير)



٢- الاتجاه العام لمعدل الطلاق الخام في كل من الحضر والريف :

يتضح من بيانات جدول وشكل (٢) أن معدلات الطلاق ترتفع بصفة عامة في الحضر عنها في الريف في كل من العقدين كذلك اوضحت البيانات عبر السنوات، انخفاض معدل الطلاق خلال العقد قبل الأخير في الحضر من ١,٥ لكل الف من السكان إلى ١,١ في الآلف خلال الفترة من (٢٠٠٥-١٩٩٦) ، وانخفاض معدل الطلاق في الريف من ١ في الآلف تقريباً إلى ٠,٨ في الآلف من السكان خلال نفس الفترة ، وعلى العكس أخذ المعدل في الارتفاع من ١,١ في الآلف عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٠ في الآلف عام ٢٠١٥ في الحضر مقابل ارتفاعه في الريف من ٠,٨ في الآلف عام ٢٠٠٦ إلى ١,٧ في الآلف عام ٢٠١٥.

جدول (٢) معدل الطلاق وفقاً لمحل الإقامة (حضر-ريف) خلال العقدين الأخيرين

(١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥)

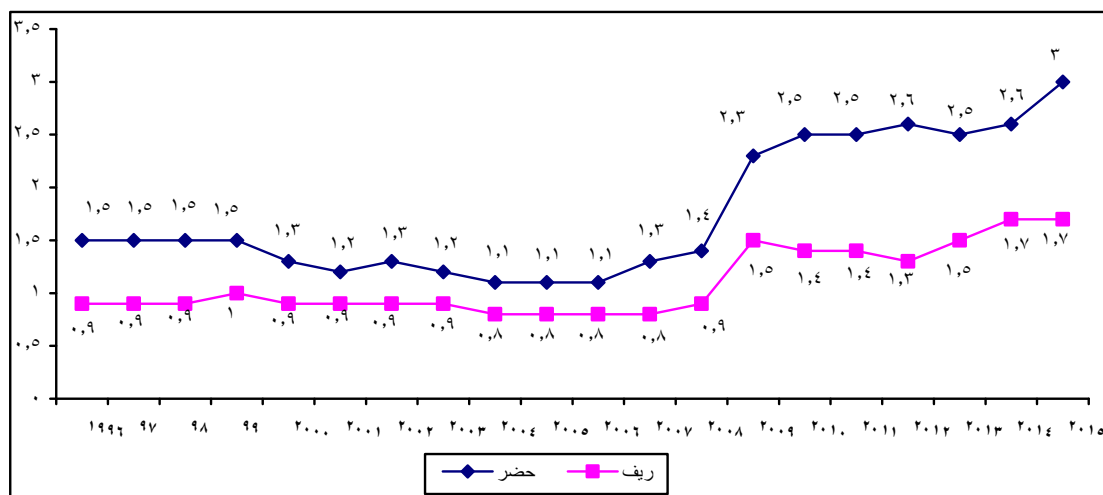
(المعدل بالآلف)

العقد الأخير (٢٠٠٦-٢٠١٥)			العقد قبل الأخير (١٩٩٦-٢٠٠٥)		
ريف	حضر	السنوات	ريف	حضر	السنوات
٠,٨	١,١	٢٠٠٦	٠,٩	١,٥	١٩٩٦
٠,٨	١,٣	٢٠٠٧	٠,٩	١,٥	١٩٩٧
٠,٩	١,٤	٢٠٠٨	٠,٩	١,٥	١٩٩٨
١,٥	٢,٣	٢٠٠٩	١	١,٥	١٩٩٩
١,٤	٢,٥	٢٠١٠	٠,٩	١,٣	٢٠٠٠
١,٤	٢,٥	٢٠١١	٠,٩	١,٢	٢٠٠١
١,٣	٢,٦	٢٠١٢	٠,٩	١,٣	٢٠٠٢
١,٥	٢,٥	٢٠١٣	٠,٩	١,٢	٢٠٠٣
١,٧	٢,٦	٢٠١٤	٠,٨	١,١	٢٠٠٤
١,٧	٣,٠	٢٠١٥	٠,٨	١,١	٢٠٠٥

شكل (٢) معدلات الطلاق وفقاً لمحل الإقامة (حضر-ريف) خلال العقدين الأخيرين

(١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥)

(المعدل بالآلف)



٣- نمط وإتجاهات الطلاق وفقاً لفئات العمر والنوع:

تعكس بيانات جدول وشكل (٣) أن أعلى نسب للطلاق تقع في الفئة العمرية (٢٠ - ٣٤ سنة) ذلك لكل من الذكور والإناث مع ارتفاع نسب الإناث عن الذكور.

بمقارنة العقدين محل الدراسة وجد أن نسب الطلاق انخفضت للذكور في العقد الأخير إلى ٤٣,٧٪ مقابل ٤٩,٧٪ في العقد قبل الأخير بنسبة انخفاض قدرها ٦ درجات مئوية ، وعلى العكس فقد ارتفعت بين الإناث في نفس الفئة العمرية حيث وصلت إلى ٦٠,٧٪ في العقد الأخير مقابل ٥٨,٥٪ في العقد قبل الأخير.

تشير بيانات ذات الجدول إلى أن نسب الطلاق لكل من الذكور والإناث تنخفض كلما تقدم العمر لتبلغ ٣,٣٪ للذكور مقابل ٠,٦٪ للإناث في الفئة العمرية (٦٥+) وذلك في العقد الأخير و ٢,٤٪ للذكور مقابل ٠,٨٪ للإناث في العقد قبل الأخير لنفس الفئة العمرية ، كذلك لوحظ أن نسب الطلاق في الفئة العمرية (١٨-٢٠ سنة) قد تناقصت بين العقدين محل الدراسة لكل من الذكور والإناث تناقصاً ملحوظاً حيث انخفضت للذكور من ٣,٢٪ في العقد قبل الأخير إلى ٠,٤٪ في العقد الأخير و للإناث من ١٠,٨٪ إلى ٥,١٪ لنفس العقدين على محل الدراسة .

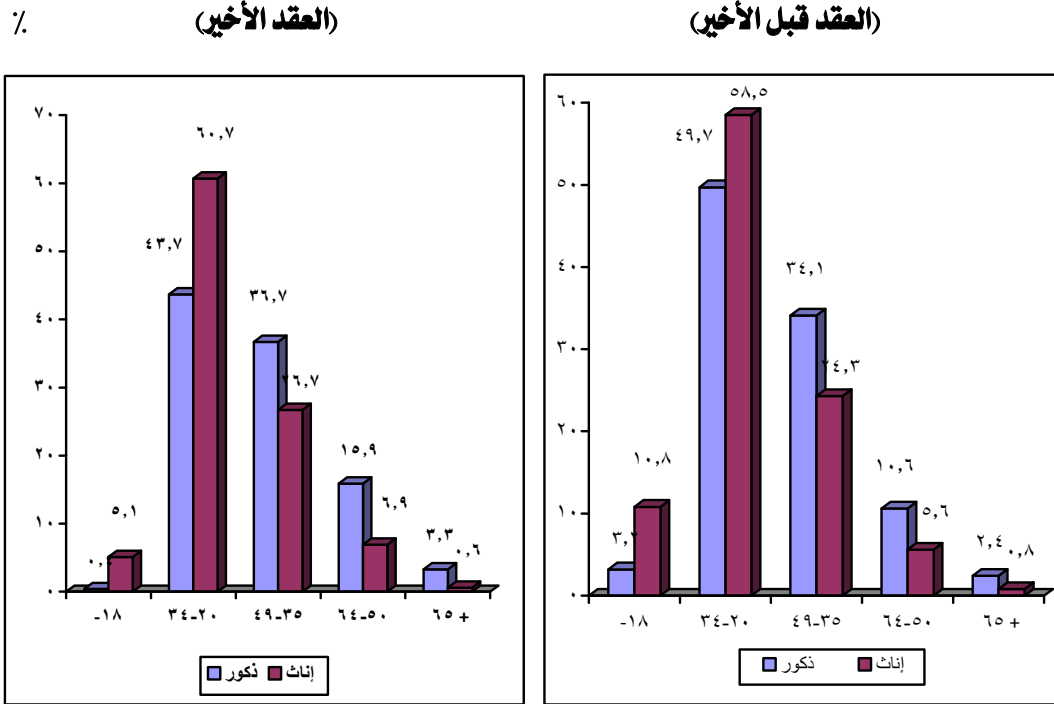
جدول (٣) التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق وفقاً لفئات السن والنوع

خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥) %

العقد الأخير		العقد قبل الأخير		فئات السن
(٢٠١٥-٢٠٠٦)		(٢٠٠٥-١٩٩٦)		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
٥,١	٠,٤	١٠,٨	٣,٢	١٨-
٦٠,٧	٤٣,٧	٥٨,٥	٤٩,٧	٢٠-٣٤
٣٦,٧	٣٦,٧	٢٤,٣	٣٤,١	٣٥-٤٩
٦,٩	١٥,٩	٥,٦	١٠,٦	٥٠-٦٤
٠,٦	٣,٣	٠,٨	٢,٤	٦٥ فأكثر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي

شكل (٣) التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق وفقاً لفئات السن والنوع

خلال العقدَيْن الأخيرَيْن (١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥)



٤- متوسط العمر عند حدوث الطلاق وفقاً للنوع :

- توضح بيانات جدول (٤) أن حالات الطلاق بين الذكور تقع عند متوسط العمر (٣٧ سنة و ٦ أشهر) بينما يقل متوسط عمر الإناث عند الطلاق إلى (٣٠ سنة و ٤ شهور) وذلك خلال العقد قبل الأخير (١٩٩٦-٢٠٠٥).
- أما في العقد الأخير (٢٠٠٦-٢٠١٥) فقد ارتفع متوسط السن عند الطلاق لكل من الجنسين حيث أصبح متوسط عمر الذكور عند الطلاق (٣٨ سنة و ٧ شهور) وعند الإناث (٣٢ سنة و ٦ أشهر).

جدول (٤) متوسط العمر عند حدوث الطلاق وفقاً للنوع

خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥)

متوسط العمر عند الطلاق									
العقد قبل الأخير (١٩٩٦-٢٠٠٥)					العقد الأخير (٢٠٠٦-٢٠١٥)				
السنوات		ذكور		السنوات	إناث		ذكور		السنوات
شهر	سنة	شهر	سنة		شهر	سنة	شهر	سنة	
١٩٩٦	٩	٣٦	٤	٢٠	٢٠٠٦	٧	٣٧	٥	٣١
١٩٩٧	٨	٣٦	١	٢٠	٢٠٠٧	١٠	٣٧	٨	٣١
١٩٩٨	٩	٣٦	٣	٣٠	٢٠٠٨	٨	٣٧	٥	٣١
١٩٩٩	٠	٣٧	٤	٣٠	٢٠٠٩	١٠	٣٧	٨	٣١
٢٠٠٠	٧	٣٦	٧	٣٠	٢٠١٠	٩	٣٨	٨	٣٢
٢٠٠١	٢	٣٦	٤	٣٠	٢٠١١	٦	٣٨	٦	٣٢
٢٠٠٢	٢	٣٧	٢	٣١	٢٠١٢	٢	٣٨	١٠	٣١
٢٠٠٣	٨	٣٨	٨	٣١	٢٠١٣	٩	٣٨	١	٣٣
٢٠٠٤	٦	٣٧	٢	٣١	٢٠١٤	٢	٣٩	٤	٣٣
٢٠٠٥	٨	٣٧	٦	٣١	٢٠١٥	٨	٣٨	٤	٣٢
الإجمالي	٦	٣٧	٤	٣٠	الإجمالي	٧	٣٨	٦	٣٢

٥- نمط واتجاهات الطلاق وفقاً للحالة التعليمية والنوع :

بمقارنة العقدين محل الدراسة فتشير بيانات جدول (٥) وشكل (٤) أن هناك إنخفاض في نسب الطلاق للمستويات التعليمية المنخفضة (الذين يقرأون ويكتبون) بين الذكور فبلغت ٣٣ ٪ بنسبة إنخفاض قدرها ٦ درجات مئوية في العقد الأخير مقابل ٣٩,٤ ٪ للعقد قبل الأخير ، بينما ارتفعت النسبة بين الحاصلون على شهادة متوسطة الى ٣٢,٢ ٪ من إجمالي حالات الطلاق مقابل ٢٢,٨ ٪ على التوالي ، في حين إنخفضت نسبة الطلاق بين الأميات إلى حوالي ٢٠ ٪ من جملة المطلقات بنسبة إنخفاض قدرها ١٤ درجة مئوية في العقد الأخير مقابل ٣٤,٣ ٪ في العقد قبل الأخير. كذلك لوحظ ارتفاع النسبة بين الحاصلات على شهادة متوسطة إلى حوالي ٢٢ ٪ بنسبة ارتفاع قدرها ١١ درجة مئوية مقابل ٢١,٤ ٪ على الترتيب ، وأيضاً بين الحاصلات على شهادة جامعية بحوالي الضعف بنسبة ارتفاع قدرها ٦ درجات عن العقد قبل الأخير.

جدول (٥) التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق وفقاً للحالة التعليمية والنوع

خلال العقدین الأخيرین (١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥)

%

العقد الأخير		العقد قبل الأخير		الحالة التعليمية
(٢٠١٥-٢٠٠٦)		(٢٠٠٥-١٩٩٦)		
إناث	ذكور	إناث	ذكور	
١٩,٧	١٢,١	٣٤,٣	١٩,٢	أمى
٣٠,٠	٣٣,٠	٣٢,٧	٣٩,٤	يقرأ ويكتب
٤,٧	٤,٣	٣,٤	٣,٩	شهادات اقل من المتوسط
٣١,٨	٣٢,٢	٢١,٤	٢٢,٨	شهادات المتوسطة
١,٣	١,٤	١,٤	١,٨	شهادات فوق المتوسطة
١٢,٢	١٦,٦	٦,٤	١٢,٥	شهادات جامعية
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	شهادات عليا
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي

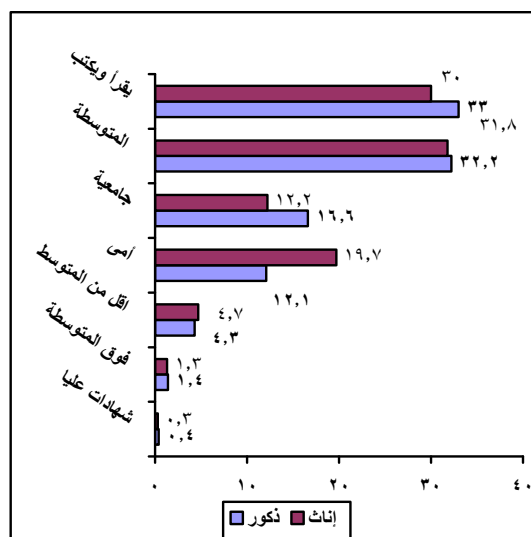
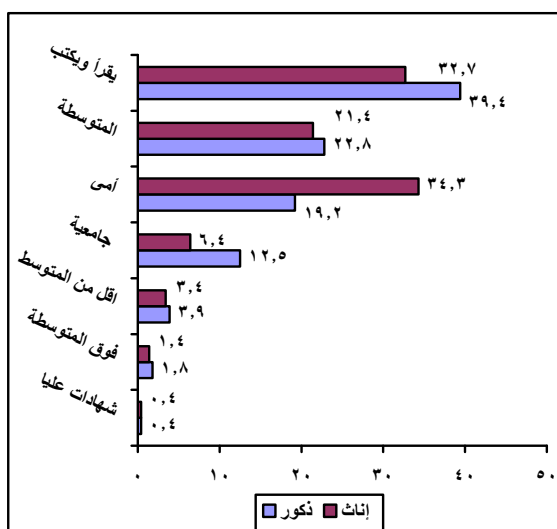
شكل (٤) التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق وفقاً للحالة التعليمية والنوع

خلال العقدین الأخيرین (١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥)

%

(العقد الأخير)

(العقد قبل الأخير)



٦- أنواع الطلاق (رجعي - بائن):

توضح بيانات جدول (٦) وشكل (٥) إلى أن أعلى نسبة طلاق كانت للطلاق البائن بينونة صغرى^(١) في العقدين حيث بلغت (٨٤,٧ ٪ ، ٨٧,٩ ٪ من إجمالي إشارات الطلاق على الترتيب) ثم يأتي الطلاق الرجعي^(٢) في المرتبة الثانية (١٢,٨ ٪ ، ١٠,٤ ٪ على الترتيب) . بينما سجل الطلاق البائن بينونة كبرى^(٣) أقل نسبة طلاق خلال العقدين وانخفض بشكل طفيف في العقد الأخير (٢,٥ ٪ ، ١,٧ ٪ على الترتيب) .

جدول (٦) التوزيع النسبي لإشارات الطلاق وفقاً لنوعه
خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦ - ٢٠١٥)

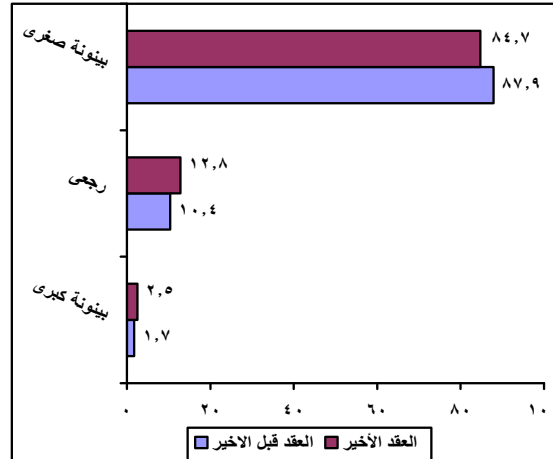
نوع الطلاق	العقد قبل الأخير (٢٠٠٥-١٩٩٦)	العقد الأخير (٢٠١٥-٢٠٠٦)
رجعي ^(١)	١٢,٨	١٠,٤
بينونة صغرى ^(٢)	٨٤,٧	٨٧,٩
بينونة كبرى ^(٣)	٢,٥	١,٧
الاجمالي	١٠٠	١٠٠

ملحوظة:

- (١) الطلاق الرجعي: هو لطلاق الذي لا يحتاج فيه لعودة الزوجة إلى زوجها إلى تجديد العقد ولا المهر ولا الإشهاد ولا ترفع أحكام النكاح.
- (٢) الطلاق البائن بينونة صغرى هو الذي لا يحق للزوج بعده أن يقوم بإرجاع مطلقته إلا في حال رضاها، ويعقد جديد.
- (٣) طلاق البينونة الكبرى، فإن المرأة لا يحل لها أن تعود إلى زوجها إلا بعقد جديد، وذلك بعد أن تتزوج رجلاً آخر ويتم دخوله بها، وفي حال طلقها وأنهت عدتها، يحل لزوجها الأول أن يراجعها بعقد جديد. Islam web.

شكل (٥) التوزيع النسبي لإشارات الطلاق وفقاً لنوعه

خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦ - ٢٠١٥) ٪



٧- أسباب الطلاق :

• تناولت الدراسة أسباب الطلاق باعتبارها عنصر هام في دراسة ظاهرة الطلاق في المجتمع ونظراً لكون أسباب الطلاق لا يتم رصدها إلا في الحالات التي تصدر بها احكام قضائية لذا فقد اقتصر هذا الجزء من الدراسة على هذه الحالات فقط . وتوضح البيانات إنها تمثل نسبة ضئيلة جداً (١,٢٪) من إجمالي حالات الطلاق الفعلية في العقد قبل الأخير مقابل ٢,٤٪ من إجمالي حالات الطلاق في العقد الأخير ، وهذا يعنى أن هناك حوالى ٩٨٪ من حالات الطلاق غير معروف أسبابها الأمر الذى يستوجب دراسة الظاهرة بصورة أعمق للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء حدوثها.

• أوضحت بيانات جدول (٧) وشكل (٦) ان هناك إختلاف واضح فى أسباب الطلاق خلال فترة الدراسة، حيث لوحظ أن أعلى نسبة للطلاق فى العقد قبل الأخير كانت بسبب حبس الزوج حيث كان هو السبب الأهم بنسبة قدرها ٤٠,٩٪ من جملة حالات طلاق المحاكم ثم يأتى الطلاق بسبب غياب الزوج فى المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٠,٦٪ وكانت أقل نسبة للطلاق بسبب الإيذاء (٠,٤٪) أو خيانه الزوجية (٠,١٪).

• بالنسبة للعقد الأخير أوضحت البيانات أن الخلع بات هو السبب الأهم للطلاق حيث بلغت نسبته ٦٥,٤٪ من جملة حالات طلاق المحاكم، وانخفضت نسبة الطلاق بسبب حبس الزوج انخفاض شديد لتبلغ ٠,٢٪ فقط، وكذلك إنخفض الطلاق بسبب غياب الزوج فى العقد الأخير ليصل إلى ٠,٧٪ فقط.

جدول (٧) التوزيع النسبي لحالات طلاق المحاكم وفقاً لأسباب الطلاق

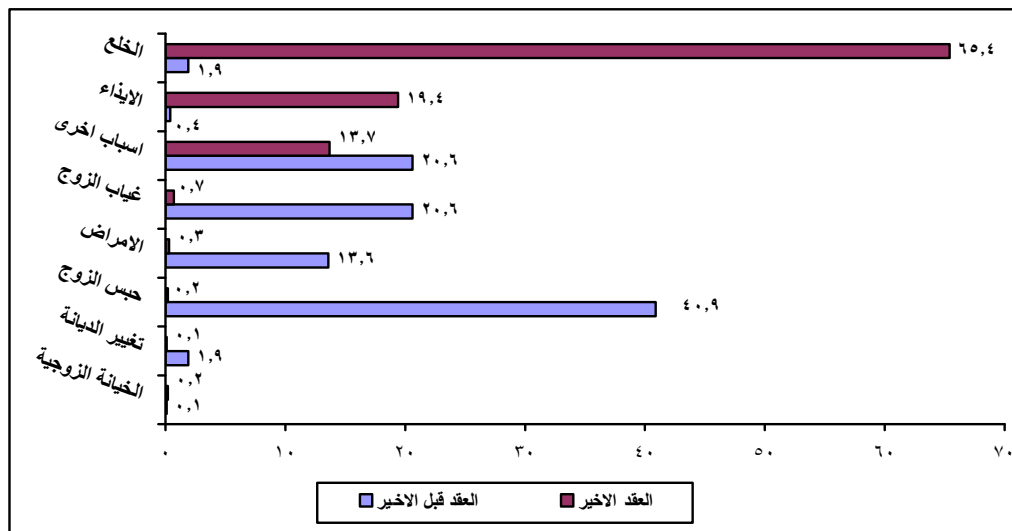
خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥)

%

أسباب الطلاق	العقد قبل الأخير	العقد الأخير
	(٢٠٠٥-١٩٩٦)	(٢٠١٥-٢٠٠٦)
الخيانة الزوجية	٠,١	٠,٢
الأمراض	١٣,٦	٠,٣
الإيذاء	٠,٤	١٩,٤
تغيير الديانة	١,٩	٠,١
غياب الزوج	٢٠,٦	٠,٧
حبس الزوج	٤٠,٩	٠,٢
الخلع	١,٩	٦٥,٤
أسباب أخرى	٢٠,٦	١٣,٧
الإجمالي	١٠٠	١٠٠
العدد	٨٠٢٩	٢٢٢٢٧

شكل (٦) التوزيع النسبي لحالات طلاق المحاكم وفقاً لأسباب الطلاق

خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥) %



ثانياً: ملخص نتائج الدراسة :

أسفرت الدراسة خلال العقدين الآخرين (١٩٩٦-٢٠٠٥) ، (٢٠٠٦-٢٠١٥) إلى :

- بلغت جملة عدد إشارات الطلاق خلال العقد قبل الأخير (١٩٩٦-٢٠٠٥) ٦٩٤٠٧٣ حالة طلاق بمصر بمعدل ١,١ لكل ألف من السكان، وارتفع عدد إشارات الطلاق إلى أكثر من الضعف (١٣٦٨٥٩٥ حالة) خلال العقد الأخير (٢٠٠٦-٢٠١٥) بمعدل (١,٧) لكل ألف من السكان.
- ترتفع معدلات الطلاق بصفة عامة في الحضر عنها في الريف في كل من العقدين مع انخفاضها عبر السنوات بالعقد قبل الأخير (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) من ١,٥ لكل ألف من السكان عام ١٩٩٦ إلى ١,١ في الألف عام ٢٠٠٥، وعلى العكس أخذت في الارتفاع من (١,١ عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٠ في الألف) عام ٢٠١٥، مقابل ارتفاعه من (٠,٨ عام ٢٠٠٦ إلى ١,٧ في الألف) عام ٢٠١٥ في الريف.
- توضح البيانات أن أعلى نسب للطلاق تقع في الفئة العمرية (٢٠ - ٣٤ سنة) وذلك لكل من الذكور والإناث مع ارتفاع نسب الإناث عن الذكور، بمقارنة العقدين محل الدراسة وجد أن نسب الطلاق انخفضت للذكور في العقد الأخير إلى ٤٣,٧٪ بعد أن كانت ٤٩,٧٪ في العقد قبل الأخير بنسبة انخفاض قدرها ٦ درجات مئوية ، وعلى العكس فقد ارتفعت بين الإناث في نفس الفئة العمرية حيث وصلت إلى ٦٠,٧٪ بعد أن كانت ٥٨,٥٪.
- تقع حالات الطلاق بين الذكور عند متوسط العمر (٣٧ سنة و ٦ أشهر) بينما يقل متوسط عمر الإناث عند الطلاق إلى (٣٠ سنة و ٤ شهور) وذلك خلال العقد قبل الأخير (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) أما في العقد الأخير (٢٠٠٦-٢٠١٥) فقد ارتفع متوسط السن عند الطلاق لكل من الجنسين حيث أصبح متوسط عمر الذكور عند الطلاق (٣٨ سنة و ٧ شهور) وعند الإناث (٣٢ سنة و ٦ أشهر).
- بلغت أعلى نسبة طلاق بين الذكور ٣٩,٤٪ من الذين يقرأون ويكتبون، ثم تأتي نسبة الحاصلون على شهادات متوسطة حوالي ٢٣٪ من إجمالي حالات طلاق الذكور، بينما كانت أعلى نسبة طلاق بين الإناث من الأميات حيث بلغت نسبتهن ٣٤,٣٪ من إجمالي أعداد المطلقات، في حين بلغت نسبة المطلقات اللاتي يقرآن ويكتبن حوالي ٣٣٪.
- بالنسبة لأنماط الطلاق ، أوضحت الدراسة أن أعلى نسبة للطلاق كانت للطلاق البائن بينونة صغرى في العقدين محل الدراسة حيث بلغت ٨٤,٧٪ من إجمالي إشارات الطلاق في العقد قبل الأخير و ٨٧,٩٪ في العقد الأخير، ثم يأتي الطلاق الرجعي في المرتبة الثانية للعقدين بنسب (١٢,٨ ٪ ، ١٠,٤ ٪ على الترتيب) .
- بالنسبة لأسباب الطلاق فكانت أعلى نسبة للطلاق في العقد قبل الأخير حبس الزوج بنسبة ٤٠,٩٪ من جملة حالات طلاق المحاكم ثم في المرتبة الثانية الطلاق بسبب غياب الزوج بنسبة ٢٠,٦٪ وكانت أقل نسبة للطلاق بسبب الإيذاء (٠,٤٪)، أما بالعقد الأخير أصبح الخلع هو السبب الأهم للطلاق حيث بلغت نسبته ٦٥,٤٪ من جملة حالات طلاق المحاكم، وانخفضت نسبة الطلاق بسبب حبس الزوج انخفاض شديد لتبلغ ٠,٢٪ وكذلك إنخفض الطلاق بسبب غياب الزوج في العقد الأخير ليصل إلى ٠,٧٪.